قال الجوهري قال الكسائي اعظم القصاع الجفنة ثم القصعة تليها تشبع العشرة ثم الصحفة تشبع الرجل حكاه عنه المصنف واغرب ابن حجر في شرح الشمائل حيث قال الصحفة تشبع ضعفي ما تشبع القصعة وقيلهما سواء قوله سم الله الامر فيه للاستحباب اتفاقا وتقدم الكلام على ما يتعلق بمعنى هذه والقوله وكل بيمينك وعلى من خرج ذلك في باب التسمية عند الاكل والشرب قوله وكل مما يليك الامر فيه للندب لان اكله مما يلي غيره سوء عشرة ومروءة وقد يتعذر صاحبه لاسيما في الاطراق وشبهها وقيل للوجوب كما فيه من الحاق الضرر بالغير ومزيد الشره وانتصره السبكي ونص عليه الشافعي في الرسالة وفي مواضع من الام وفي مختصر البويطي يحرم الاكل من راس الثريد والقران في التمر والاصح انهما مكروهان ومحل ذلك اذا لم يعلم رضى صاحبه والا فلا حرمة ولا كراهة فقد ورد انه صلى الله عليه وسلم كان يتتبع الدباء من حوالي القصعة والجواب بانه اكل وحده مردود بان اتباعه كان باكل معه على انه لو سلم لا يجدي لان الاكل مما يلي الاكل سنة وان كان وحده كما اقتضاه كلام الشافعية وقيل الاولى حمل التتبع المذكور على انه من يمينه وشماله بعد فراغ ما بين يديه ولم يكن احد في حانبيه صلى الله عليه وسلم والاول اولى والله اعلم على ان محل النهي حيث كان الطعام نوعا واحدا والا كالثريد والدباء والمحفوف بعدي الاكل الى غير مما يليه ومحله ايضا في غير نحو الفاكهة اما هي فله ان يحول يده فيها كما في الاحياء ويشهد له ما جاء عن ابن ماجه عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اتي بطعام اكل مما يليه واذا اتي بالتمر جالت يده وارد في الاحياء انه صلى الله عليه وسلم قال كل مما يليك وكان يدور على الفاكهة فقيل له في ذلك فقال ليس هو نوعا واحدا انتهى ويوقف فيه المصنف لكن خبر ابن ماجه يشهد له وقضيته ما رواه القرافي ان محل الاجابة اذا كانت الفاكهة الحاضرة ذات انواع فان كانت نوعا واحدا فهي كغيرها في ندب الاكل مما يلي الاكل وكراهته مما يلي غيره وليس كذلك بل كان ما تختلف افراده فلا باس بالاجالة فيه نوعا كان او انواعا وان كان الاولى عدم الاجالة حينئذ لما فيه مع وجود ذلك من الشره والتطلع الى ما عند غيره وترك الايثار الذي هو من شان الاحرار قوله وفي رواية الخ الصحيح قال الحافظ بعد تخريجه بما خرجه مسلم ثم خرجه الحافظ ايضا من طريق البخاري قوله وروياه في صحيحي البخاري ومسلم الخ اخرجه الشيخان والنسائي وابو عوانه وابن حبان ثم هذا اللفظ الذي في الاصل من وصل الاذن عن الخبر المرفوع بقوله ثم يقول يعني ان عمر الاذن يساوذ اخاه من فعل ادم احد الرواة له عن سعيد عن جبلة قال الحافظ وقريب منه رواية احمد عن محمد بن جعفر فقال بعد القران ثم يقول الا الخ وفي

شرح

شرح الجامع الصغير للعلقمي نقلا عن البخاري قال شعبة الاذن من قول ابن عمر ورواية الاكثر عن شعبة اورده مدرجا كذا رواه ابو اسحق الشيباني وسعر سفين الثوري ثم خرج الحافظ حديث قال ناجية سمعت ابن عمر يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقرن الرجل بين التمرين حتى يستاذن اصحابه وقال اخرجه مسلم من طرق عن ابن مهدي ايضا والترمذي من طريق ابي احمد الزبيري عن عبيد الله بن موسى ورواه النسائي من رواية عيسى بن يونس اربعتهم عن سفيان الثوري ورواية مسعر عند النسائي ورواية الشيباني عن ابي داود والحديث شاهد عند البزار والحاكم من حديث ابي هريرة قال وضع النبي صلى الله عليه وسلم بين اصحابه تمرا فكان بعضهم يقرن فنهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يقرن الا باذن وفي رواية للحاكم وكنا نقرن من الجوع وروى الطبراني من حديث بريدة رضي الله عنه مرفوعا كنت نهيتكم عن القران في التمر وان الله قد وسع عليكم فاقرنوا وسنده ضعيف لكن يؤيده الاجماع العملي وضع المائدة بين الصفان والله اعلم انتهى قوله عن جبلة بن سحيم جبلة بفتح الجيم والموحدة واللام مخففا وسحيم اسم واللام مصغرا تابعي ثقة توفي سنة مائة وخمسة وعشرين وجبلة ليس له في البخاري عن غير ابن عمر شيء ذكره الحافظ في الفتح قوله عام سنة الاضافة اي عام قحط ووقع في رواية ابي داود في مسند اصابتنا مخمصة مع ابن الزبير يعني عبد الله لما كان خليفة وروى من وجه اخر عن خليفة بلفظ كنا بالمدينة في بعض اهل العراق فرزقنا تمرا تمري ازاقنا وهو الذي يصرف لهم في كل سنة من مال الخراج وغيره فاعطاهم يدا الدقل تمر القلة الرديء اذ ذاك بسبب المجاعة التي حصلت قوله لا تقارنوا في رواية البخاري في الشركة فيه قوله لا تقرنوا وقد فسر المصنف قوله تقارنوا بقوله اي لا ياكل الرجل تمرتين في لقمة ومعناه تقرنوا قوله عن الاقران كذا لاكثر الرواة واللفظة الفصيح بغير الف واخرجه ابو داود الطيالسي بلفظ القران واخرجه احمد عن حجاج بن محمد عن شعبة وقال عن محمد بن جعفر عن شعبة الاقران والقران بكسر القاف وتخفيف الراء ضم تمرة الى اخرى وهو افصح من الاقران والنهي سببه ما كانوا فيه من خشونة العيش ثم نسخ لما حصل لاتباعه وروى البزار من حديث بريدة كنت نهيتكم عن القران في التمر الى اخر الحديث السابق قريبا قال المصنف واختلف في هذا النهي هل هو على التحريم او الكراهة والصواب التفصيل وان كان الطعام مشتركا بينهم فالقران حرام لانه يضر شركاءه ويحصل بتصرفهما وما يقوم مقامها من قرينة حال او قال التحريم يغلب على الظن ذلك ومتى شك في رضاهم فهو حرام وان كان لاحدهم او غيرهم واذن لهم في الاكل اشترط رضاه وتحرم لغيره وتجوز له هو الا انه يستحب له استيذان